

.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....

:-

.....
.....

.....

.....

.....

:-

.....
.....
.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٣. عملاً بأحكام المادة ٢٣٢ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين بالنسبة لجناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وجناية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهمين كون الأفعال التي قاما بها لا تشكل جرماً ولا تستوجب عقاباً وذلك لثبوت رضا المشتكية التي تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها فلا عقوبة مع ثبوت الرضا .

٤. عملاً بأحكام المادة ٢٣٢ عقوبات إعلان براءة المتهمين عن جرم الشروع بالاغتصاب المسند إليه خلافاً لأحكام المادتين ٢/٢٩٢ و ٦٨ عقوبات والتدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً للمواد ((٢/٨٠ و ٦٨ و ٢/٢٩٢)) المسند للمتهم نجاح لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحققهما .

٥. عملاً بأحكام المادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٦. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بجنحة إرسال رسائل منافية للأداب خلافاً لأحكام المادة ٧٥ من قانون الاتصالات والحكم عليهما عملاً بأحكام ذات المادة بالحبس شهر واحد والرسم محسوبة لهما مدة التوقيف .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات وضع كل من المجرمين

بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحقهما بحيث تصبح وضع كل منهما بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسم محسوبة لهما مدة التوقيف .

- ٣.
- ٢.
- ١.

- : تحت التمسك بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

والتي لا تلتزم بها إلا في حالة وقوعه في النطاق المبيد والمقصود

المادة ١٠

١. - تقتصر سلطة المصالح العامة في إصدار القرارات الإدارية على ما يلي :

أ- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص : ٥٨/٢/٢٠٠٨ م

ب- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

١- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

٢- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

القانون رقم ٥٨/٢/٢٠٠٨ م
 المادة رقم ١٠
 المادة رقم ١١
 المادة رقم ١٢
 المادة رقم ١٣
 المادة رقم ١٤
 المادة رقم ١٥

٣- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

١- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

المادة رقم ١٦

٢- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

المادة رقم ١٧
 المادة رقم ١٨
 المادة رقم ١٩
 المادة رقم ٢٠

٣- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

المادة رقم ٢١
 المادة رقم ٢٢
 المادة رقم ٢٣

٤- إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالبناء على ما في الآتي من النصوص :

1. ()
 2. ()
 3. ()
 4. ()
 5. ()
 6. ()
 7. ()
 8. ()
 9. ()
 10. ()

11. ()

12. ()

13. ()

14. ()

15. ()

16. ()

17. ()

18. ()

19. ()

20. ()

21. ()



...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

ولست العبادة التي حضرت بها وقرب الفجر عاد كل من المتهمين وبرتقتهما المشتكية حتى وصلوا إلى مسجد الهجرة وهناك شاهدهم الشاهد والشاهد ووالد المشتكية واستفسر والد المشتكية منها عن سبب تأخرها فادعت أنها كانت في المسجد إلا أنه لم يصدقها فأخبرته أنها تحب وهو يحبها فأصطحبها والداها إلى المركز الأمني وتقدم بالشكوى وجرت الملاحقة وتبين نتيجة الفحص المخبري أن الحيوانات المنوية الموجودة على بنطلون المشتكية الذي كانت ترتديه وقت الحادثة تعود للمتهم وذكرت المشتكية أن كل ما حصل معها كان برضاها)).

طبقت المحكمة القانون على هذه الواقعة وأصدرت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٠ حكمها رقم ٢٠٠٨/٢١ المتضمن ما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة الأولى من جنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات للمتهم وللمتهم إلى جنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات بالنسبة للمتهمين عماد وعبد الفتاح وتجريمهما بالتهمة بالوصف المعدل عن واقعة هناك عرض المجني عليها في المخطئة.

٢. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم عماد من جنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ بالنسبة للمرتين المكررتين المستدتين إليه لعدم ثبوت وقيام الدليل القانوني المقنع بحقهما.

٣. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين بالنسبة لجنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وجنابة التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهمين كون الأفعال التي قاما بها لا تشكل جسراً ولا تستوجب عقاباً وذلك لثبوت رضا المشتكية التي تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها فلا عقوبة مع ثبوت الرضا.

٤. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ عقوبات إعلان براءة المتهمين عن جرم الشروع بالاغتصاب المسند إليه خلافاً لأحكام المادتين ٢/٢٩٢ و ٦٨ عقوبات والتدخل بالشروع

بالاغتصاب خلافاً للمواد ((٢/٢٩٢ و ٦٨ و ٢/٨٠)) المسند للمتهم لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٥. عملاً بأحكام المادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جنابة التدخل بهتكته العرض خلافاً لأحكام المادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٦. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدارة المتهمين بنجحة إرسال رسائل مناقية للأداب خلافاً لأحكام المادة ٧٥ من قانون الاتصالات والحكم عليهما عملاً بأحكام ذات المادة بالحبس شهر واحد والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات وضع كل من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .

وعلاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الاشد بحقهما بحيث تصبح وضع كل منهما بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

لم يقل المحكوم عليهما بهذا الحكم قطعاً فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلاحة التمييز المقدمة منهما بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٤ على العلم حسب مشروحات رئيس ديوان محكمة الجنايات الكبرى ((حيث صدر الحكم بحقهما بمثابة الوجيه حسب الثابت من جلسة ٢٠٠٩/٣/١٠ وليس كما جاء في القرار أنه وجاهي بحقهما)) .

وعن أسس التمييز :-

وينبغي فيها الطاعان على محكمة الجنايات الكبرى خطأها فيما توصلت بالفتاحة من البيئات والتكليف القانوني للأفعال التي قام بها الطاعان وأنها كانت برضا المشتكية .

... ..
... .. ۷۶۸/۱
... ..

2) :-

... ..
... ..
... .. ۷۶۸/۱
... ..
... ..

3) :-

... ..
... ..
... .. ۳۸/۰۱/۸۰۰۸
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

4) :-

5) :-

lawpedia.jo

Handwritten signature and text at the top of the document.

Handwritten signatures and names of officials, including 'القاضي الرئيسي' (Main Judge) and 'عضو' (Member).

٢٠٠٩/٥/٢٢ الموافق ١٤٣٠ سنة ١٧ جمادى الأولى ١٧٨٨ صادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٢

وأعاد الأمانة إلى القاضي المذكور. إذا كان من الضروري المطالبة بالتحقيق والتأكد من صحة ما ورد في التقرير المذكور.